



PROVISIONAL

A/31/PV.91  
8 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد أميراسنغ (سرى لانكا)

م : السيد دوكوري (نائب الرئيس) (غينيا)

— الحالة في الشرق الأوسط [٢٩] :

( أ ) تقرير الأمين العام ؛

( ب ) مشروع قرار مقدم من اسرائيل (A/31/L.24) ؛

( ج ) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، السنغال ، مالطة ، الهند ونيوزيلانديا (A/31/L.25) ؛

( د ) مشروع قرار (A/31/L.26) ؛

( هـ ) مشروع قرار (A/31/L.27)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة فى الساعة ١٠ / ٥٥مواصلة النظر فى البند ٢٩ من جدول الاعمالالحالة فى الشرق الاوسط :

- ( أ ) تقرير الامين العام (A/31/270-S/12210).
- ( ب ) مشروع قرار مقدم من اسرائيل ( A/31/L.24 ).
- ( ج ) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، السنغال ، مالطة ، الهند ، يوغوسلافيا (A/31/L.25).
- ( د ) مشروع قرار مقدم من باكستان ، بنغلاديش ، بورندى ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، كوبا ، ملديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا (A/31/L.26).
- ( هـ ) مشروع قرار مقدم من اسبانيا ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرتغال ، بنغلاديش ، بورندى ، تركيا ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، قبرص ، كوبا ، ملديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا (A/31/L.27).

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ما زال الموقف فى الشرق الاوسط ينطوى على اخطار بالغة ويشكل تهديدا للامن والسلام العالميين . ولذلك ، فمن الطبيعى لبلدى ، الذى يقع بالقرب من المنطقة مباشرة ، ان يكون مهتما اهتماما خاصا بايجاد حل عادل ، ودائم للمشكلة ، خاصة وان اليونان تربطها روابط تاريخية من الصداقة مع البلدان العربية وهناك التراث المشترك الذى يرجع الى عهد ارسطو .

وكأعضاء اخرى كثيرة ، فان وفدى قد اتاحت له الفرصة من قبل لكى يعبر عن آرائه خلال

مناقشة قضية فلسطين ، ولكن المناقشة الحالية - يا سيادة الرئيس - تعطيني فرصة اخرى لكي  
أؤكد من جديد موقف بلادى من مشكلة الشرق الاوسط ، وهو موقف مبني على المبادئ الاساسية  
للميثاق وخاصة مبدأ تقرير المصير، وكذلك على اساس القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة  
ومجلس الامن .

ويمكن تلخيص موقفنا مرة اخرى كما يلي : ( أ ) عدم جواز الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة العسكرية ، ( ب ) انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ( ج ) الاعتراف بالحقوق المشروعة الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وفي هوية قومية ( د ) حل يضمن سيادة واستقلال كل الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل وحقها في أن تحيا داخل حدود آمنة معترف بها ( هـ ) تأييد كل الجهود والمفاوضات التي تهدف لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية في الشرق الاوسط وفقا لمبادئ الميثاق ووفقا لقرارات الامم المتحدة المختصة بما في ذلك اعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام ( و ) مشاركة كل الاطراف المعنية في هذا المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كما نص على ذلك في القرارين ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) و ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) والتي صوت وفد بلادي مؤيدا لها .

وفي الواقع لا نعتقد ان أى جهود للتفاوض تهدف الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يمكن ان تتاح لها فرصة نجاح ما لم تضمن منذ البداية مشاركة الممثلين المعترف بهم للشعب الفلسطيني ، الى جانب الاطراف الاخرى المعنية . هذه الحقيقة لقيت قبولا ساحقا . ويسعدنا أن نلاحظ ان مشروع القرارين A/31/L.26 ، A/31/L.27 اللذين قدما فيما يتعلق بالبند ٢٩ من جدول الاعمال . تتفق الى حد بعيد مع المواقف التي أيدها وفد اليونان طوال السنوات الماضية باتساق ووضوح . ونعتقد ان مشروع القرارين هذين يتضمنان العناصر الكفيلة بايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط وهما يدعوان أيضا الى أن تتخذ اجهزة الامم المتحدة الاجراءات الملائمة . وهذه الاجهزة هي السكرتير العام ، والجمعية العامة ، ومجلس الامن ، وذلك بغية ايجاد التسوية التي كان المجتمع الدولي يعمل على تحقيقها منذ وقت طويل باسم العدالة والسلام ووفقا لمبادئ الميثاق .

لهذه الاعتبارات فان وفد اليونان سيصوت مؤيدا لمشروع القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 وأود أن أضيف ان اليونان اشتركت في تبني مشروع القرار A/31/L.27 . ونأمل أن كل الاطراف المعنية ستظهر الحكمة السياسية والحنكة والرغبة الخالصة في التفاوض بطريقة جادة ومجدية . ان هذا شرط ضروري اذا كنا نريد ان نضمن ايجاد تسوية اساسية شاملة وسياسية لمشكلة الشرق الاوسط واقامة سلام عادل ودائم في المنطقة .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني اتحدث نيابة عن البلدان التسعة الاعضاء في المجموعة الأوروبية وأود ان اشدد على الاهمية التي نعلقها على هذه المناقشة .

ولست في حاجة الى ان اركز على الروابط الوثيقة والقديمة التي تربط بلداننا ببلدان تلك المنطقة . وهذه المناقشة تتيح الفرصة لبحث مسألة الشرق الاوسط من كافة نواحيها . والموقف المشترك لبلداننا التسعة تم الاعراب عنه في المناقشة العامة خلال هذه الدورة للجمعية العامة ومن نفس هذا المنبر بواسطة وزير خارجية هولندا السيد فان درستول نيابة عن البلدان التسعة الاعضاء في المجموعة الأوروبية . أضف الى هذا أن عددا من وزراء خارجية بلداننا قد أعربوا عن آرائهم حول مسألة الشرق الاوسط . كل هذه البيانات عكست قلقنا المشترك لاستمرار خطورة الموقف في المنطقة ، وأوضحوا الاهمية التي نعلقها على احراز مزيد من التقدم نحو ايجاد تسوية عادلة ودائمة في اقرب وقت ممكن . وقد اكد ذلك من جديد موقفنا الذي اعربنا عنه خلال مناقشة العام الماضي حول هذا الموضوع من السيد المحترم ممثل ايطاليا ، سعادة السفير فينشي الذي تحدث نيابة عن البلدان التسعة الاعضاء في المجموعة الأوروبية . ونأسف كثيرا لانه لاسباب عديدة لم يكن بالامكان خلال العام الذي انقضى احراز التقدم الذي كنا نأمل فيه .

وشمة عامل رئيسي معقد هو التطورات المأساوية في لبنان والتي اعربت بلداننا في مناسبات عديدة عن قلقها حولها . لذلك فقد لاحظنا بارتياح كبير التحسن الحاسم في الموقف في لبنان وذلك بعد النتيجة الناجحة لمؤتمر الرياض ومؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الاول / اكتوبر . والبلدان التسعة قد اكدوا في مناسبات عديدة تأييدهم للمحافظة على استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي لبنان . وفي هذا الاطار نود أن نؤكد من جديد تأكيداتنا للرئيس سر كيس عن حسن نوايانا وتأييدنا في المهمة الضخمة التي تنتظر اعادة تعمير لبنان . ان بلداننا فرادى وعن طريق لجنة المجموعة الأوروبية ، قد قررت تأييدنا وذلك بالاسهام في عدد من المبادرات بما في ذلك مبادرة الامم المتحدة نفسها والتي اتخذت لمعالجة المشكلات التي ما زالت تواجه لبنان .

وبنفس الروح أود ان اذكر بأنه بوصفي ممثلا لرئاسة مجلس المجموعة الأوروبية ، ان المجموعة

الاقتصادية الأوروبية قد تفاوضت حول اتفاقية تعاون اقتصادى واسعة النطاق مع بلدان المنطقة وهي مازالت على استعداد لتوسيع نطاق الاتفاقيات القائمة مع لبنان . ومن البديهي ان السلام في الشرق الاوسط سيكون عاملا هاما للاسراع بخطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وتحسن الموقف في لبنان اتفق مع تطورات اخرى مواتية في المنطقة ، وفي هذا المجال لاحظنا البيانات التي أدلى بها قادة كل الاطراف في الشرق الاوسط وهنا في هذه الجمعية ، والتي تبدو أنها تشير الى قدر من الاتفاق في الآراء بحيث انه قريبا قد يحين الوقت الذى يكون ملائما لاستئناف مفاوضات نحو ايجاد تسوية شاملة .

ان بلداننا التسع تعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نمسك بهذه الفرصة . ونأمل أيضا أن كافة الأطراف ستبذل أعظم الجهود لكي تحتوى العقبات المتبقية على الطريق المؤدى الى مائدة المؤتمر . وبهذه الروح نشق في أن كل المعنيين سيبدلون أقصى جهودهم لكي يمتنعوا عن الاجراءات التي يمكن أن تمس الفرص نحو هذا التقدم الموجود حاليا . ومن ناحيتنا ، فان بلداننا التسع مازالت مستعدة لكي تشترك بأية طريقة نستطيعها في الجهود التي تهدف الى ايجاد تسوية . ان بلداننا التسع مازالت مقتنعة بأن مثل هذه المفاوضات يجب أن تبنى على المبادئ التالية :  
أولا ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ثانيا ، الحاجة الى أن تنهي اسرائيل احتلال الأراضي والذي استمرت فيه منذ نزاع ١٩٦٧ . ثالثا ، احترام سيادة ، ووحدة ، وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة ، وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . ورابعا ، الاعتراف بأنه في اطار اقامة سلام عادل ودائم ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

والمبادئ الثلاثة الاولى تتضمن عناصر قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، اللذين ينصان على الاطار المتفق عليه لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وستعارض بلداننا أية محاولة من جانب واحد للخروج عنها . وفي الوقت نفسه ، فقد أعلننا رأينا من أن هذه المبادئ الثلاثة تحتاج الى أن تستكمل بمادة رابعة : ألا وهي ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وأوضحنا زيادة على ذلك ، أن ممارسة حق الشعب الفلسطيني في الاعراب بطريقتة فعالة عن هويته الوطنية ، يمكن أن يتضمن أساسا من الأراضي في اطار تسوية عن طريق التفاوض . ونود ، مرة أخرى ، أن نؤكد ايماننا الراسخ بأن كل هذه النواحي يجب أن تؤخذ ككل . لأننا نعتبر أنه في اطار التسوية يجب أن تكون اسرائيل على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وبالمثل فنحن نعتقد أن الجانب العربي يجب أن يكون على استعداد للاعتراف بحق اسرائيل في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وكما قال ممثل ايطاليا في هذا المناقشة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فان بلداننا التسع على استعداد للمساعدة في تحقيق مثل هذه التسوية بطريقة محددة . وبصفة خاصة ، فنحن مازلنا على استعداد للنظر في إمكانية المشاركة في مثل الضمانات الدولية التي قد تكون ضرورية لضمان أمن كل الأطراف المعنية .

ان دور الأمم المتحدة عبر السنوات في الجهود التي بذلت لتحقيق السلام في الشرق الأوسط كان لها أهمية قصوى . وتود أن توجه تحية خاصة هنا الى الجهود التي لا تكل من جانب الأمين العام . ونحن ندرك بعمق قيمة مساهمات قوات المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة وجهدها مازال حيويًا .

وفي الختام ، نعتقد أنه خلال الأسابيع القليلة الأخيرة كان هناك عدد من العلامات التي يبدو أنها تشير الى موقف حقيقي نحو الحاجة الى استئناف لمناقشات السلام في وقت مبكر . هذه المناقشة اذن حول الشرق الأوسط ، تأتي في وقت ملائم . ونأمل في أنها ستجرى بطريقة بناءة وبذلك تشجع على دفع هذا الموقف الذي تم احرازه نحو السلام .

السيد كايزر ( بنغلاديش ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الموقف في الشرق الأوسط ،

في التسع والعشرين سنة من مداولاتنا حول هذه المشكلة المعقدة الحساسة ، مازال يشكل اختبارا هاما لتحقيق التوازن في الأمم المتحدة ، والمسؤولية الجماعية لكل الدول الأعضاء من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل البشر .

ولم تشغل الأمم المتحدة بهذا العمق في قضية أخرى مثل هذه القضية . . ولا توجد مشكلة أخرى تتحمل فيها الأمم المتحدة مثل هذه المسؤولية الثقيلة الحالية . وفي الواقع ، فان التشعبات المباشرة لمشكلة الشرق الأوسط قد دخلت في كل مشكلة هامة تتعلق بعمل الجمعية العامة ، سواء أكانت سياسية أم قانونية أم اقتصادية أم انسانية .

ان خمسة بنود رئيسية في جدول الأعمال ، تبحث في عدة لجان ، تتعلق بنواحي محددة لهذه المشكلة . ومقات القرارات ، مباشرة أو غير مباشرة تتعلق بالقضايا المتعلقة بها ، وهي تشكل أساس العمل المقبل . ومن مسؤولياتنا المشتركة أن الموقف مازال متعثرا ، والمشكلة مستمرة ، وتهدد ليس فحسب السلام في المنطقة ولكن السلم والأمن العالميين .

وفي بنغلاديش ، فان جذور المشكلة تبدو بسيطة . انها مشكلة شعب اغتصبت أراضيه التي عاش فيها منذ آلاف السنين من جانب معتدين أجنب وهد فهم هو احياء ذكريات مصطنعة لتاريخ قديم مضى ، وهد فهم هو خلق وطن قومي بطريقة غير شرعية . انها مشكلة شعب اقتلع من دياره ، وأنكر عليه حق الميلاد ، الحق المعترف به في الحرية والاستقلال .

وقد ازداد تعقيد السوقة ، بسبب عدم الشرعية . وهي تنتهك السيادة الأساسية الخاصة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وقسمت الأراضي بالقوة دون موافقة السكان ، وطرد الشعب من دياره ، وتمت مصادرة ممتلكاته وبضائعه . ونتيجة للنزاع الناتج عن أريسة عرب ، فقد تم تقطيع أوصال ذلك البلد القديم ، وضمت أراضي من دول عربية أخرى مستقلة . وقد طرد سكان هذه الأراضي واضطروا الى ترك ديارهم ، وجاء الأجنبي - مهرولين - لاقامة مستوطنات على أراضي لا يمتلكونها . والتميز العنصرى على أساس التفوق ، يهدد بالقضاء على ديانات قديمة ، وثقافات قديمة .

ان الموقف ليس غير شرعي فقط ، ولكنه غير آمن . فالسلام القائم على الظلم . لا يمكن أن يدوم . ولا يمكن تحقيق الأمن عن طريق الضم . والابقاء على وضع راهن غير مقبول عن طريق القوة ، وتحدي رغبات الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي ، لا يتسم فقط بقصر النظر ، ولكنه ينطوي على تدمير الذات ، لأنه لا يتعلق فقط بأمة أو بأمميتين ، ولكنه يهدد بدمار على مستوى عالمي .

وان موقف بنغلاديش من هذه القضية واضح ، وهو الانسحاب الكامل لاسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ حرب حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين في العودة الى وطنهم وديارهم ، عن أجل تقرير المصير، والمحافظة على الطابع السكاني ، والقانوني والثقافي للأماكن المقدسة ، وخاصة مدينة القدس المقدسة . وسوف يكفل مثل هذا الطريق ، كما نعتقد ، السلام والهدوء في المنطقة وستبقى الحلول - دون ذلك - هامشية .

وقد تابعت بنغلاديش باهتمام وثيق المبادرات العديدة التي بذلت ، داخل وخارج الأمم المتحدة ، وذلك من أجل دعم قراراتها . وقد أسفرت مفاوضات الخطوة خطوة ، عن نتائج جزئية ، ولم يحرز تقدم في المرحلة التالية . وكما قال السكرتير العام بصراحة في ملاحظاته التي قدم بها تقريره ،

” . . ان جهود استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في الظروف الحالية ،

متروكة ، ومن الحيوى أن تستأنف . . . ” ( A/31/1/Add.1.P.8. )

ومازلنا نعتقد أن اشتراك الأمم المتحدة ، عامل لاغنى عنه في البحث عن ايجاد حلول . ويجب أن تعلق مسؤولية مجلس الأمن في هذا المجال ، لاتخاذ الاجراءات الضرورية ، والاسراع بتنفيذ قرارات الجمعية العامة المختصة على أساس جدول زمني محدد . ونحن نؤمن أيضا ، بأن القوى الدافعة نحو اعادة استئناف مفاوضات جنيف ، يجب أن تتجدد ، وتدفع بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كعامل لاغنى عنه .

وفي الختام ، فمن البديهي ، أن السلام لا يتجزأ ، وأن عدم الأمن في الشرق الأوسط ،

يرتبط ارتباطا لا ينفصم مع هيكل الأمن العالمي . وقد حان الوقت لكي يفسح الظلم وعدم الشرعية

المجال أمام ايجاد تسوية عادلة سياسية لضمان كل حقوق الانسان المنصوص عليها في الميثاق ، واحترام قرارات الأغلبية الساحقة من أمم هذا العالم .

ولهذا السبب ، فان بنغلاديش ، قررت أن تشترك في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.26 . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأنها تتضمن العناصر التي لاغنى عنها لأي تحرك مجرد الى الأمام حول هذه القضية الحساسة .

السيد تيخونوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :

ان الجمعية العامة تعيد مناقشة الحالة في الشرق الأوسط مرة أخرى ، لأن الوضع في هذا الجزء من العالم مازال خطيرا ومعقدا . وسبب مثل هذا الوضع واضح : وهو السياسة العدوانية لاسرائيل ، التي تنتهز تأييد الذين يحمونها ، وتحاول أن تبقى تحت سيطرتها الأراضي العربية المحتلة نتيجة للعدوان .

ان احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، وحرمان الشعب العربي في فلسطين من حقوقه القومية المشروعة ، انما هو تطبيق للخطة طويلة الأجل التي تضعها اسرائيل والتي تود بها أن تفرض سيطرتها على هذا الجزء من العالم ، الذي يحتوى على موارد نفطية ضخمة ، ومواقع استراتيجية هامة . ولكن توزيع القوى الجديد في الشرق الأوسط يعوق هذه الخطة ، هذه القوى التي تسير نحو التقدم الاجتماعي والحرية السياسية . لذلك ، فان الامبريالية والاسرائيليين يحاولون بكل الوسائل أن يعارضوا هذا الاتجاه ، وأن يمنعوا تماسك وتحالف القوى التقدمية العربية ، وأن يهدوا التعاون والصداقة بين الدول العربية والدول الأخرى .

وقد أثبتت بوضوح ، الأحداث التي وقعت في لبنان ، وانغماس اسرائيل فيها ، أنه لا بد وعلى وجه السرعة أن تحل المشكلة في الشرق الأوسط . لقد أثبتت الحياة تماما ، أن المسيرة نحو مثل هذه التسوية ، لا يجوز أن تتم عن طريق سياسة الخطوة خطوة ، وعلى أسس منفصلة . ان مثل هذه المشروعات ، ومنذ البداية ، كان لها هدف خفي وخطير ، وهو تقسيم الدول العربية واستبعاد بعضها من قضية الجبهة العربية المشتركة التي نشأت في مواجهة العدو ، الذي يحاول أن يفيد من كل دولة على حده ، وأن يعزز مواقفه في الأراضي المحتلة . واليوم ، فحتى الذين كانت لديهم بعض الأوهام في الماضي بالنسبة للتسوية المنفصلة ، يلاحظون ويدركون حقيقة هذا الموقف .

ولقد قلنا ذلك ، وسوف نكرر مرة أخرى : أن أزمة الشرق الأوسط يجب أن تتم تسويتها بصورة شاملة ومؤكدة ، تنص أولا ، على انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية التي احتلت

عام ١٩٦٧ ، ثانيا ، احترام الحقوق المشروعة القومية للشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك الحق في خلق دولة لهم ، ثالثا ، ضمان وجود مستقل لكافة دول منطقة الشرق الأوسط بضمانات دولية سلائمة .

ان سير الأحداث في الشرق الأوسط ، يثبت أنه ليس هناك حل بديل لتسوية شاملة على هذا الأساس ، ان المماثلة في التوصل الى تسوية ، تعني الاستهانة بمصير شعوب هذه المنطقة ، ومصير العالم بأكمله . لذلك ، فلا بد من أن تتجدد أنشطة مؤتمر السلام في جنيف ، الذي ينعقد أساسا لتحديد شروط سلام دائم في الشرق الأوسط ، بمشاركة كافة الأطراف المعنية بصورة مباشرة بما في ذلك بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي هذا الشأن ، نود أن نذكر بالمبادرة الجديدة الهامة التي قام بها الاتحاد السوفياتي الذي اقترح في بداية تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، استئناف أعمال مؤتمر جنيف للسلام ، وقد تقدم باقتراحات محددة ولمسوسة بشأن جدول الأعمال واجراءات المناقشات . ان كل هذه الاقتراحات ، واجراءات التسوية ، منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن . وقد تم التذكير بها في القرار ٣٣١٤ ( د - ٣٠ ) ، الذي صدر في العام الماضي من قبل الجمعية العامة .

ولا ينقص الاستعداد اسرائيل للقيام بهذه التسوية . ويمكن أن أسوق لكم مثالا . فمئذ شهرين تماما ، أي في ٧ تشرين الأول / اكتوبر تحدث وزير خارجية اسرائيل السيد آلون في هذه القاعة . لقد تحدث كثيرا وطويلا حول " السلام الذي تريده اسرائيل ، واسرائيل تتطلع الى السلام واسرائيل على استعداد للسلام في أي وقت " . وقد أشار الى ميثاق الأمم المتحدة ونصوص مشابهة . ولكننا وجدنا في نفس الشهر ، وفي الصحيفة الأمريكية " فورين أفيرز " مقالا لنفس آلون ، يتضح منه ، أن اسرائيل تعتزم ضم الأراضي التابعة للعرب ، وعلى وجه التحديد ضم جزء كبير من الضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان ، وجزء من سيناء ، والجزء العربي في القدس . هذا هو السلام ، الذي يريده المعتدون الاسرائيليون ، ويريدون فرضه على الدول العربية . وهكذا ، يأخذون في الاعتبار رغبة الأمم المتحدة التي أكدت مرارا على " عدم شرعية ضم الأراضي بالقوة " ، وأكدت على سحب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ .

(السيد تيكخونوف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الذين يدافعون عن اسرائيل يتحملون أيضا مسؤولية ضخمة ، وكذلك الذين يقدمون بلايين من الدولارات لمساعدة اسرائيل على التسلح ، بالرغم من النداء الذي تضمنه قرار الجمعية العامة رقم ٣٤١٣ (د - ٣٠) بسوقف أية معونة عسكرية او اقتصادية لاسرائيل . وحتى الآن فان تل أبيب لم تتمكن من القضاء على النعرة المتطرفة لديها ، ولا زالت تعتمد على زيادة التسلح ، وهذا خطأ في الحسابات يخفي مخاطرة جمة . فاسرائيل هي أول من يهدده هذا الخطأ . وكما قال رئيس وزراء جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية السيد كيسيليف عند ما تحدث في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٦٧ امام الدورة الخامسة الاستثنائية للجمعية العامة وقال :

" ان الدول المحبة للحرية لن تقبل ان تعوق القوى الرجعية دول الشرق الاوسط . ففي عصرنا - حيث زادت قوى التقدم والحرية الى حد كبير من طاقتها - فان الغامرات العدوانية لن تستمر ، وعلى زعماء اسرائيل ان يفهموا ذلك ". (A/PV.1533, para. 69).

وخلال هذا العام أولت منظمة الامم المتحدة اهتماما كبيرا لمشكلة الشرق الاوسط . وعقد مجلس الامن ثماني جلسات حول مختلف جوانب هذه المشكلة . وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام اصدر المجلس بالاجماع اعلانا للرئيس يحتوى على تحذير لاسرائيل بشأن الموقف في الاراضي المحتلة . واتخذت الجمعية العامة في دورتها الحالية ايضا قرارات هامة . واود ان اشير بصفة خاصة الى القرار رقم A/RES/31/20 بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر حول المسألة الفلسطينية . ان منظمة الامم المتحدة وسلطتها الدولية العليا ، يمكن ، ويجب ان تثبت في هذه المسألة وان تضع كل ثقلها في الميزان من اجل ايجاد تسوية عادلة ودائمة لقرار السلام في الشرق الاوسط . ومن جانبنا ، فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وكل المجتمع الاشتراكي في مجموعته سوف يساهمون في تحقيق هذه الاهداف .

السيد موكري (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : ان بحث مسألة الشرق الاوسط يمثل

عاما مأساويا آخر في الازمة التي طال امدها ، والتي ابتليت بها حياة سكان المنطقة لثلاثة عقود . وهذه المشكلة - في أبسط صورة - تدل على الحقيقة المرة ، وهي انه بالرغم من الجهود الجادة التي بذلتها الامم المتحدة لاجاد سلام عادل ودائم في هذه المنطقة المصابة بالاضطراب ، فان الاحتلال والقمع ، والاحباط والمرارة اصبحت هي اسلوب الحياة والشعور اليومي هناك .

ان موقف حكومة ايران ازاء مشاكل الشرق الاوسط يستلهم اساسا حقيقة انه في العقود الثلاثة الاخيرة ، وفي كل الحالات التي ثارت فيها النزاعات والصراعات المسلحة في مناطق معينة من العالم ، انما كان نتيجة لاستخدام القوة ضد وحدة وسلامة اراضي والاستقلال السياسي لدول أو مجتمعات معينة في تلك المناطق . وهكذا فاننا نعتقد ان أى حل لمشكلة الشرق الاوسط المزممة - اذا أردنا ان يكون فعالا - يجب ان يقوم على الاسس التالية :

أولا - ان حق احد المجتمعات في الوجود السياسي لا يعني تصفية وجود مجتمع آخر . وبعبارة اخرى ، فان تحقيق هدف تقرير المصير واقامة دولة من جانب مجموعة واحدة من الناس لا يعني بأية وسيلة انكار تطبيق نفس المبادئ على شعب آخر من نفس المنطقة ، خاصة اذا كان هو الشعب الاصلي لهذه المنطقة بحكم حقائق التاريخ .

ثانيا - ان احتلال اراضي شعب آخر باستخدام القوة يتنافى مع روح ونص ميثاق الامم المتحدة ، والاستيلاء على الاراضي بالقوة لا يمكن الاعتراف به على انه امر مشروع . وبالتالي ، لا يمكن ان يكون هناك مبرر أو عذر للابقاء بالقوة على الاراضي التي احتلت باستخدام القوة ، أو بانتهج سياسة قمع السكان الاصليين .

ثالثا - ان السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق عن طريق اقامة حزام حرجر من الاراضي لصالح دولة معينة من دول المنطقة . وقد اثبتت تجارب التاريخ ان السلام لا يمكن اقامته مع استمرار وجود بذور الفرقة ، وانه لا يمكن ان يتم عن طريق ابتلاع اراضي تابعة للآخرين . ان مزاعم تحقيق الامن - مهما كانت مفهومة - لا يمكن ان تقوم على اساس عدم أمن الآخرين .

في الواقع ، ان السلام العادل والدائم يمكن أن يتحقق فقط عن طريق تطبيق مبدأ تقرير المصير وبناء الدولة للشعوب ذات العلاقة بالموضوع في المنطقة على قدم المساواة . ويقترن بالتفاهم المتبادل بين الاطراف المعنية لاحترام وحدة وسلامة اراضي بعضهم البعض والاستقلال السياسي . والخطوة الاولى نحو تحقيق هذه الاهداف هي الاستخدام الفعال للوسائل الاساسية والدبلوماسية والفرص التي تتيحها الامم المتحدة نفسها .

وفي هذا المجال ، فان المبادئ الاساسية للقرار رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ لمجلس الامن ، ما زالا حتى اليوم

هما الاطار الحيوى والواقعي لتحقيق السلام في الشرق الاوسط . وعلى هذا الاساس فان اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط يستوجب تنفيذ المطلبين السياسيين ، وهما : انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في حزيران / يوينه ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة دولته .

استلها ما لهذه الاعتبارات ، فان وزير خارجية ايران قال خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة ما يلي :

" . . . نود ان نؤكد من جديد ايماننا بأن مفتاح حل مشكلة الشرق الاوسط يكمن في التنفيذ الكامل لقرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ورقم ٣٨٣ ( ١٩٧٣ ) ، بالاضافة الى المقررات الاخرى المتعلقة بذلك ، بما في ذلك تلك التي تتعلق بوضع القدس " . (A/31/PV.14,p.23-25).

وقد قال ايضا :

" لا يمكن ان ينخدع أحد بوهم ان السلام الدائم يمكن أن يعود الى المنطقة قبل أن يأتي الوقت الذى تنسحب فيه اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بالقوة " . ( المرجع السابق ) .

وفي هذا المجال فان رأيه هو :

" ان اية حلول مقترحة لمشكلة الشرق الاوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار الكامل الحقوق والاماني المشروعة للشعب الفلسطيني " . ( المرجع السابق ) .

وفي الواقع ، فانه من دواعي الاسف الشديد ان الجهود المتواضعة التي بدأت مع اتفاقية سيناء بين حكومة مصر وحكومة اسرائيل من اجل تحقيق السلم والامن في الشرق الاوسط توقفت عن الاستمرار في طريقها الطبيعي في التطور . وبالرغم من ان جهود استئناف عملية المفاوضات في الظروف الراهنة مهمة الآن ، الا انه من المهم ان تستأنف بجد في اقرب وقت ممكن . وفي هذا المجال نحن نعتقد ان الازمة الدولية في دولة معينة أو في اقليم معين ، لا يجب ان تعتبر عقبة امام استئناف مفاوضات جنيف ، وأى موقف قائم على الغطرسة نحو مشاركة الفلسطينيين في هذه المفاوضات يجب ألا يستخدم كذريعة لاستمرار سياسة المماطلة فيما يتعلق بايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

ان فلسطين حقيقة تاريخية ، وعنصرية وجغرافية سياسية لا يمكن انكارها . وهذه الحقيقة لا يمكن محوها أو تجاهلها . ان مسألة فلسطين والنزاع الطويل في الشرق الأوسط مرتبطان ارتباطا وثيقا ويمكن أن يكونا جانبيين لحقيقة مأساوية ؛ ولا يمكن الفصل بينهما . ومن المنطقي أنه فـي أية مفاوضات تتعلق بمسألة الشرق الأوسط ، بما في ذلك مؤتمر جنيف ، يجب أن يحتل ممثلو الفلسطينيين مكانهم الذي يستحقونه ، وأن يشاركوا مشاركة فعالة . ونلاحظ أن الأبعاد الفلسطينية لمسألة الشرق الأوسط قد حظيت باعتراف أكثر من الماضي ، في الجهود الرامية الى اقرار سلام عادل ودائم فـي ذلك الاقليم .

ان ذلك هو جوهر المشكلة ، لأن مجلس الأمن - للمرة الأولى - في شهر كانون الثاني / يناير قد بحث الموضوع من كافة نواحيه . وفي هذا الصدد ، قال مجلس الأمن بحق أن جوهر ومضمون مشكلة الشرق الأوسط يكمن في قضية فلسطين . ونود أن نركز مرة أخرى على أن المشاركة الفعالة لممثلي الفلسطينيين في مفاوضات السلام هي عامل أساسي في حل نزاع الشرق الأوسط . وأن أي ترتيبات سلام دون مشاركة ممثلي الفلسطينيين ، وتلبية حقوقهم المشروعة ، ومصالحهم سوف يكون هيكلا هشاً مقضيا عليه بالفشل .

وبايجاز ، فاننا ما نزال نعتقد أن سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط يجب أن يتحقق في اطار قرارات الأمم المتحدة ، ألا وهي انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني وتليبيتها ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة . وأخيرا الاعتراف بسيادة ووحدة وسلامة أراضي جميع الدول واستقلالها ، واحترامها ؛ وحققها في العيش في سلام ، آمنة من التهديد أو أعمال القوة .

ان الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الأهداف تكمن في استئناف مفاوضات السلام ، بما في ذلك اعادة عقد مؤتمر جنيف ، بمشاركة كل الأطراف المعنية .

السيد ويليامز ( سيراليون ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد استمع وقد بلادي ، باهتمام كبير ، الى أولئك الذين تحدثوا في هذه الجمعية حول موضوع " الحالة في الشرق الأوسط " ؛ وبخاصة تلك الوفود المعنية بصورة مباشرة ، بهذه المشكلة .

لقد دعم كل طرف من أطراف النزاع قضيته ببيانات بليغة ومنطقية ومقنعة للغاية ، بحيث كان يسرد تاريخ الشرق الأوسط منذ ١٩٤٨ حتى يومنا الحاضر . ان فكرة مشتركة بدت متميزة خلال مناقشاتنا . ف كلا الطرفين يوافق على ضرورة استئناف مؤتمر جنيف المتوقف حول الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن .

ولقد أوضح وفد سيراليون موقفه في مرات عديدة حول هذا الموضوع . وأخيرا من هذه المنصة ، أعلن وزير خارجية ورئيس وفد سيراليون في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ حيث قال :

ما يزال الشرق الأوسط يمثل مشكلة ذات أبعاد خطيرة . ان ما تزال اسرائيل تحتل الأراضي العربية ، وتتحدى الرأي العام العالمي الى حد كبير ، وتواصل خططها لاقامة المستوطنات اليهودية على هذه الأراضي . ان الوجود المستمر لاسرائيل في الأراضي العربية التي اكتسبت بالقوة وانتهاكها للحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني ، يجسب اعتبارهما ، وبصورة واضحة ، تهديدا خطيرا للأمن والسلم في هذا الإقليم . ونحن نؤيد التطبيق الكامل لقرارى مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، لأننا واثقون من أن حلا دائما لا يمكن الا أن يقوم على أساس تطبيق أحكام هذين القرارين — ( A/31/PV.12 . P.51 ) .

ان موقف سيراليون حول هذا الموضوع لم يتغير ، وهو يتفق مع ما تعتبره الأطراف المعنية ، بصورة مباشرة ، أساسا لحل دائم لمشكلة الشرق الأوسط .

ان قرارى مجلس الأمن المشار اليهما سابقا ، وأعني القرارين ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) قد أشير اليهما ليس فقط من قبل الممثلين الدائمين لمصر والجمهورية العربية السورية والعراق ، بل أيضا من قبل الممثل الدائم لاسرائيل كأساس لآى حل لمشكلة الشرق الأوسط . لقد طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٤١٤ ( د - ٣٠ ) من مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات الملائمة لتطبيق كافة القرارات التي تهدف الى اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وفي ١٢ كانون الثاني /يناير من هذا العام ، فان مجلس الأمن قد انعقد لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط . وفي ختام مناقشاته ، وجه الأمين العام الانتباه الى حقيقة أن المناقشات قد أوضحت حجم الجانب الفلسطيني في المشكلة ، وأعاد تأكيد حق كافة الدول في المنطقة ، في أن تعيش في سلام في حدود آمنة ومعترف بها .

ان دراسة وثيقة لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/31/270 في ١٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٦ تدل على أن الأمين العام قد استمر على اتصال مع الرئيسين المشاركين في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، وهما وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية الولايات المتحدة ، للحصول على وجهات نظرهما حول شروط التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط وقد أجاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بأن الطريق الوحيد المضمون هو استئناف مؤتمر جنيف للسلام بمشاركة كافة الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، رئيسي المؤتمر . وقد أكد وزير خارجية الولايات المتحدة في رده ، على أنه لا يمكن احراز أى تقدم مالم يطبق تماما القراران ٢٤٢ ( ١٩٦٧ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) في ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ . وقد اعترف كذلك بأن استئناف مؤتمر جنيف للسلام سوف يسمح ، في نهاية الأمر ، بالتوصل الى حل لهذه المشكلة ، بشرط أن يتم الاعداد له بمؤتمر تمهيدى يشترك فيه كل أولئك الذين اشتركوا في المفاوضات حتى الآن ، لوضع شروط مؤتمر جنيف . وأن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بمشاورات ثنائية مع الاتحاد السوفياتي ، قبل عقد مثل هذا المؤتمر التمهيدى .

لقد قام الأمين العام المساعد السيد روبرتوغويير ، في مهمته الاستكشافية الى الشرق الأوسط ، باجراء مناقشات في عمان والقاهرة ودمشق ، والقدس في المدة من ٢٥ شباط /فبراير الى ٢ آذار/مارس ١٩٧٦ . وكانت نتيجة هذه المهمة أن الأطراف المعنية على استعداد لاستئناف المفاوضات نحو السلام . وعلى أثر ذلك ، فان ممثلي الأطراف المعنية هنا في نيويورك ، قد رحبوا بمبادرة الأمين العام ، وأعادوا التأكيد على طلبهم الذى لا لبس فيه بانسحاب قوات اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ولقد كانت مصر واضحة تماما في أن استئناف مؤتمر جنيف للسلام بمشاركة كاملة من كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يشكل الخطوة التالية نحو حل هذه المشكلة\* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد دوكور ( غينيا ) .

كذلك فان اسرائيل تطلب استئناف مؤتمر جنيف للسلام ولكن فقط بمشاركة الاطراف الذين شاركوا فيه في أول الامر ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . وبهذا التصريح فان اسرائيل تستبعد بصورة ضمنية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام المقبل في جنيف ، حول الشرق الاوسط .

ومن الواضح انه بصفة عامة ، فان جميع الاطراف المعنية مقتنعة بأن حلا دائما لمشكلة الشرق الأوسط لا يمكن التوصل اليه ، الا اذا استأنف مؤتمر جنيف أعماله ، ومن ثم ما تزال هناك مجالات توجد بشأنها خلافات في وجهات النظر . ان البحث عن السلام في المنطقة ، الذى قام به الأمين العام تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣٤١٤ (د - ٣٠) يجب أن يستمر حتى يسمح للاطراف المعنية بصورة مباشرة ، ان تتفق حول صيغة مناسبة لاستئناف مباحثات جنيف للسلام .

وفيما يتعلق بهذا الأمر ، فان وفد بلادى يود أن يؤكد - في هذه المرحلة - أن أية مباحثات من أجل حل المشكلة دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ليس من شأنها أن تساعد في التوصل الى حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط .

وبعد أن وافقنا على أن نقطة الانطلاق ، هي المتعلقة بتطبيق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن ، فاننا واثقون من أن الذين سوف يستفيدون من أية مفاوضات سلمية - كما هو منصوص عليه فيما يتعلق باستئناف مؤتمر جنيف للسلام حول الشرق الاوسط - ليسو هم فقط السوريين ، والمصريين ، والاردنيين ، بل والفلسطينيين ايضا ، وبالتالي فانه يجب أن يعتبر الفلسطينيون طرفا له حقوق مشروع للاشتراك في المباحثات من اجل التوصل الى حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط .

وبالتالي فان وفد بلادى يتوجه بنداء الى كافة الاطراف المعنية في النزاع لكي تبذل الجهود الملائمة وتتخذ موقفا واقعيا بشأن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد مستيرى (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : اذا كانت هناك مشكلة تهدد اليوم ، وبصورة مباشرة السلم والأمن الدوليين ، فانها هي المشكلة التي نشأت عن استمرار الموقف الحالي في الشرق الأوسط . وبالفعل ، وبعد مرور ثلاثة اعوام على حرب أكتوبر التي ايقظت كل اولئك

الذين كانوا يريدون أن يستسلموا أمام احتلال الاراضي العربية من جانب اسرائيل ، فانه لم يحررز بعد أى تقدم حاسم نحو السلام . ان الآمال التي كانت تتهدى ، والتي آثاها بل واحياها اتفاق سيناء ، قد تلاشت ، ولم يعد هناك من هو على استعداد اليوم لكي يقبل أية مهدئات تحل محل حل شامل لكافة جوانب مسألة الشرق الاوسط .

ومع ذلك ، فاذا كانت مشكلة الشرق الاوسط ما تزال اليوم مطروحة أمام المجتمع الدولي ، فان ذلك لا يرجع الى عدم بذل جهود من منظمة الأمم المتحدة التي تناولت جميع اجهزتها الرئيسية المشكلة ونادت بتسوية سلمية لها ، أى تسوية عادلة ودائمة وفقا لمبادئ اقرت على المستوى العالمي . ان رفض ضم الاراضي عن طريق القوة ، وحق كافة شعوب المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني في استعادة وطنه ، وممارسة حقه الثابت في تقرير المصير ، كل ذلك يشكل مبادئ اساسية معترف بها عالميا حتى من قبل غالبية الدول الحليفة والصديقة لاسرائيل ، ولكن اسرائيل وحدها هي التي تتعنت في رفضها لهذه الحقوق ، واننا لا نخدع انفسنا لان مماطلات ومناورات المسؤولين في الدولة العبرية أمام ما يسمونه بمبادرة سلام عربية ليس له من سبب الا رفض المبادئ الاساسية لأى حل عادل ودائم .

وعلى عكس الحق والاخلاقيات الدولية ، فان اسرائيل تعتقد ان القوة هي التي لها السيادة ، وتعترف انها لا تفكر في اعادة جميع الاراضي التي احتلت خلال عدوان ١٩٦٧ بقوة السلاح . وعلى عكس القانون والاخلاقيات الدولية ، فان اسرائيل لا تؤمن باقامة حدود نهائية ، لأن من أهداف الصهيونية المعلنة ، كما قيل خلال هذه المناقشة اقامة دولة من النيل الى الفرات ، وبالتالي فان اسرائيل لن تكف عن أن تؤكد شخصيتها الصهيونية .

واخيرا ، وعلى عكس القانون والاخلاقيات الدولية ، فان اسرائيل تواصل رفض - بوضوح وبلا مواربة - حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الثابتة ، والاساسية .

هذه هي المبادئ الثلاثة التي تقوم عليها السياسة الاسرائيلية حتى الان . وفي ضوء هذه المبادئ ، يجب أن تفسر ممارسات واعمال السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة مثل اقامة مستوطنات يهودية وهو استعمار بالمعنى الشامل لهذه العبارة ، مما يفسر بوضوح هذا الوضع.

وعندما يأتي السيد ممثل اسرائيل ، ليقول بأن حكومته على استعداد للتفاوض ، فاننا نتساءل  
 وبحق ، ما الذى يودون التفاوض بشأنه ، وان العديد من الممثلين في هذه الجمعية يودون أن يتبينوا  
 ما هي النوايا السلمية للسياسة التي تنتهجها الدولة العبرية ، واذ استمعنا نحن ممثلو  
 دول العالم الى ممثل اسرائيل وبكل حسن النية ، فانه للاسف ، لا يمكننا ان نجد عنصرا ايجابيا  
 في بيانه الذى القاه بتاريخ ٢ كانون الاول / ديسمبر حول هذه النقطة ، وحول هذا البند من  
 جدول الاعمال . واننا من بين دول اخرى طرحنا عليه منذ ايام بعض الاسئلة حول الطريقة التي  
 تنوى بها بلده أن تدخل الى مفاوضات السلام وخاصة اذا كانت تنوى أن تتخلى عن ضم الاراضي  
 بالقوة ، ولكن بدلا من الردود التي كنا ننتظرها ، فقد استمعنا الى السيد الممثل الموقر يوجه  
 اتهامات ضد هذه الجمعية الموقرة ويبدلي بأشياء مخالفة للواقع كالتي كررها اكثر من مرة في جلسات  
 الجمعية العامة ولجانها ، حول المشاكل المختلفة بالنسبة للسياسة الاسرائيلية . كما استمعنا  
 الى اقتراح من السيد رابين رئيس وزراء اسرائيل بشأن عقد مؤتمر ، على نمط مؤتمر هلسنكي حول  
 الشرق الاوسط . ويبدو أن رئيس وزراء اسرائيل وممثله هنا ينسون فقط أن هلسنكي قد عقدت بعد  
 ثلاثين عاما ، وبعد ان اضطرت المانيا ، الى اعادة الاراضي التي ضمتها بقوة السلاح ، وان تتخلى  
 عن اى توسع . واننا من جانبنا نأمل أن يعقد للشرق الأوسط مؤتمر مثل مؤتمر هلسنكي وفي فترة  
 اقل من ثلاثين عاما ، وبعد أن تكون اسرائيل قد تخلت عن سياستها في ضم الاراضي ، وأن تعيد  
 بصورة محددة جميع الاراضي التي احتلتها بقوة السلاح . وبطبيعة الحال ، فان مثل هذه الاقتراحات  
 لا يمكن ان تخدع الا الذين يودون ان يخدعوا انفسهم .

ولكي نعود الى الامور الجدية ، فان الوقت قد حان لأن يقوم المجتمع الدولي ، وبصفة  
 خاصة الدول الكبرى ، بفرض مفاوضات حقيقية للسلام ، وللقضاء على الازمة الخطيرة التي تكمن في  
 الشرق الاوسط لصالح هذا الموقف اللاحرب واللاسلام الذى يسود منذ نهاية حرب عام ١٩٧٣ . وهذه  
 المفاوضات يجب أن تتعلق بتسوية شاملة لمسألة الشرق الاوسط . وفي هذا الشأن لا بد أن تجتمع  
 كافة الاطراف المعنية .

ان جذور مشكلة الشرق الاوسط ، تكمن في أن هناك اغتصابا لأراضي وبلدان الشعب الفلسطيني . ولن يكون من العدالة أو من الواقعية أن ندعى تسوية المشكلة دون مشاركة ممثلي هذا الشعب . وهم قادة منظمة التحرير الفلسطينية . ان مشاركة الفلسطينيين هي من شروط نجاح أية مفاوضات حول مشكلة الشرق الاوسط ، وهي ضرورية واسباسية ايضا كمشاركة جميع الاطراف المعنية الاخرى .

ونحن نعتقد الآن ان الوقت ملائم للدخول في هذه المفاوضات في جنيف او في أى مكان اخر تحت اشراف مجلس الأمن ، وتحت الرئاسة المشتركة للدولتين الكبيرتين التي يجب عليهما ان تتحملا مسؤولياتهما في توجيه المؤتمر نحو نهاية سعيدة .

وفيما يتعلق بالعرب ، فلا يمكن لأحد ان يشك في رغبتهم الصادقة في السلام ، الرغبة التي عبروا عنها مرارا وتكرارا من فوق هذه المنصة ، وفي عواصم جميع الدول العربية في المنطقة ، من أجل التوصل الى حل سلمي يمكن ان يكون عادلا ودائما .

وفيما يتعلق باسرائيل ، فان المجتمع الدولي يقع على عاتقه ككل ، وبصفة خاصة على حلفاء اسرائيل ، ان يدفعوا بها الى مفهوم اكثر عدالة لواقع عصرنا ، ولواقع تطور الأمور والانسان .

وفي هذا الشأن ، هناك دور خاص يقع على عاتق الولايات المتحدة التي بدون تأييدها لا يمكن لاسرائيل أن تتماهى في موقفها المتشدد حتى الان . ونحن من حقنا ان نأمل وان نعتمد على الولايات المتحدة الامريكية ، لكي تعمل بصورة حاسمة لدفع اسرائيل الى التفاوض وتفتح بذلك عهد سلام امام المنطقة بأكملها ، وبصفة خاصة امام الشعوب العربية التي يمكن ان توجه جهودها وطاقاتها ومواردها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان من واجب الولايات المتحدة ان تسهم في رفع التهديد الدائم الذي تشكله الترسانة الاسرائيلية الضخمة ضد جميع دول المنطقة .

ان الشعوب العربية تأمل ان تتم هذه التسوية الدائمة والعادلة بأسرع ما يمكن ، ومع ذلك فانهم يعلمون ان الوقت لا يعمل ضد هم بل الواقع عكس ذلك . ان فهل يمكن لاسرائيل والدول التي تؤيدها دبلوماسيا وعسكريا ان تتبين أن الظروف الحالية الملائمة لا يمكن ان تتكرر قريبا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٠٥